((تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها))

د.هدى هادي العزاوي
وزارة المالية
م. مدير عام الدائرة

سرمد عباس النجار
وزارة المالية
باحث/ الدائرة الاقتصادية

مقدمة:-

كان لاكتشاف النفط في العراق ومنذ عقود ليست بالقصيرة اثر في اعتماد الاقتصاد القومي على هذا الشريان الحيوي، إذ تبوأت واردات تصدير النفط المقام الأول في الموازنة العامة للدولة وفي حسابات الناتج المحلي الإجمالي ، أن الأهمية الإستراتيجية للنفط تنبع من خلال سعة تشكيلة الصناعات المقامة على هذه المادة من جانب وتعدد استخدامات النفط من جاني آخر (الوقود، المحروقات،... الخ) وبما أن العراق يقف في طليعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إذن هنالك قدرة إنتاجية متنامية تمكنه من تلبية حاجة السوق الدولية والسوق الداخلية، وهذه الأخيرة اتسمت بالاستقرار والاكتفاء الذاتي من حجم الإنتاج المحلي لسنوات طويلة، غير أن المتغيرات الأخيرة التي طفت على سطح الاقتصاد العراقي غيرت كثيراً من موازين العرض والطلب في هذه السوق، ناهيك عن جمود السياسة السعرية وعدم استتباب الوضع الأمني، كلها عوامل اجتمعت لتساهم في تفعيل مشكلة الوقود في السوق العراقية، وهذا ما سنأتي على تحليله عبر محاور دراستنا هذه.

أولا: فرضية البحث:-

ان لمشكلة المشتقات النفطية أسباب وآثار تعمقت في ظل التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد العراقي.

ثانيا: هدف البحث:-

يهدف البحث الى تحليل الأسباب الكامنة وراء ظهور مشكلة الوقود وتحديد الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناجمة عنها وتشخيص السبل الكفيلة في الحد من هذه المشكلة وتخفيف وطأتها في الاقتصاد العراقي .

ثالثا: حدود الدراسة:-

اتخذ البحث من العراق محوره المكاني في حين ان الحدود المكانية انحصرت بين الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٥)

رابعا: هيكلية البحث:-

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسية جاء الاول بعنوان اشكالية سوق المشتقات النفطية ام المحور الثاني وفق بحث اصلاح سوق المشتقات النفطية في حين تناول المحور الثالث الآثار الاقتصادية لاصلاح سوق المشتقات النفطية ثم اختتم البحث بسلسلة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً:-إشكالية سوق المشتقات النفطية *

بما أن كل سوق يتألف من متغيرين رئيسيين يمثل احدهما الطلب والآخر يتمثل بالعرض بل ويعد السعر قاسماً مشتركاً بين العرض والطلب، لذا سنسعى لبحث إشكالية كل متغير على حدة عبر الفقرات التالية:-

١. ارتفاع الطلب :-

من المعروف ان الكمية المطلوبة من سلعة ما تتأثر بثلاث عوامل رئيسية (السعر ، الدخل ، الذوق) وبما ان السعر محدد وثابت بفعل سياسة التخطيط الموجه ، لذا فان الدخل هو المتغير المؤثر ، حيث ان ارتفاع الدخل سيدفع المستهلك الى زيادة انفاقه والعكس صحيح[١] وفي هذا السياق شهد العامين المنصرمين ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلب على المشتقات النفطية بمختلف أنواعها، وبما أن الطلب على الوقود يعد طلباً مكملاً للطلب على سلع أخرى،اذ شهد سوق السلع عموماً والمعمرة خصوصاً ارتفاعاً في مبيعاتها على اثر الزيادات النسبية التي طرأت على دخول فئات متعددة من المجتمع، لذا فإن الطلب على غالبية هذه السلع انسحب بدوره إلى ضخامة معدلات الطلب على الوقود، وكان لمادتي البنزين وزيت الغاز النصيب الأكبر من هذه الزيـــادة على اثر ارتفاع عدد السيارات المستوردة من الخارج بعد زوال عقبات الاستيراد، والجدول رقم (١) يبين عدد السيارات في القطاعين الخاص والعام للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٤) .

[illegible]

[illegible]

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٩٨	٣٥٢٤١	١٠٥٨٠٦٠	١٠٩٣٣٠١
١٩٩٩	٣٥٨٤٤	١٠٦٧٩٦٤	١١٠٣٨٠٨
٢٠٠٠	٣٩٦١٨	١٠٧٧٠٠٤	١١١٦٦٢٢
٢٠٠١	٥٢٦٦٩	١٠٨٠١٢٩	١١٣٢٧٩٨
٢٠٠٢	٥٨٤١٨	١٠٩٨٧٠٢	١١٥٧١٢٠
٢٠٠٣	٦٤١٦٧	١٠٩٨٧٠٢	١١٦٢٨٦٩
٢٠٠٤	-	٢٠٩٨٧٠٢	٢٠٩٨٧٠٢

[illegible]

[illegible]

يبدو من خلال بيانات هذا الجدول أن عدد السيارات في حالة زيادة، إذ قدر حجم هذه الزيادة بما يزيد عن مليون سيارة بحسب تقديرات عام ٢٠٠٤ ، إن هذه الزيادة في حصيلة السيارات المملوكة للقطاعين العام والخاص لابد وان تؤثر سلباً على تدني حجم إنتاج الوقود وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول رقم (٢) الذي يبين حجم الإنتاج والاستهلاك لمادتي البنزين وزيت الغاز .

استقراء بيانات الجدول رقم(٢) يوضح جلياً أن معدلات الاستهلاك تفوقت على معدلات الإنتاج وخصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة بفعل الربكة والتشويش التي أصابت سوق المشتقات النفطية. وعلى العموم فإن ارتفاع عدد السيارات كان باعثاً رئيسياً في رفع معدلات الطلب على

* تشمل المشتقات النفطية خمسة أنواع هي (البنزين بنوعيه العادي والممتاز وزيت الغاز والنفط الأبيض والغاز السائل) وهي تختلف عن المنتجات النفطية التي يتعدى نوعها الأربعين صنفاً وتدخل كمادة أولية في قطاعات متعددة .

١ د. طارق العكياي ، مبادىء علم الاقتصاد ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

مادتي البنزين وزيت الغاز، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في استخدام الديزلات والمولدات المستهلكة لمادتي البنزين وزيت الغاز، هذه العوامل وغيرها سارعت في تحقيق قفزات في معدلات الطلب على الوقود وهذا مرده إلى حالة التكامل بين الطلب على الوقود والطلب على السلع المستهلكة لها.

ألف متر مكعب

السنة	البنزين		زيت الغاز	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
1995	4078	3941	4338	2879
1996	4033	3824	4557	2816
1997	4106	4026	7064	3245
1998	4361	4294	6558	3812
1999	4672	4485	5681	3677
2000	4808	4701	6971	3887
2001	5042	5087	7444	4651
2002	5775	5584	7370	5979
2003	3304	5092	4228	4683
2004	–	–	–	–
2005	5000	5600	6300	6800

شكل بياني رقم (١) تطور حجم الانتاج والاستهلاك لمادتي البنزين والغاز الطبيعي للمدة (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥)

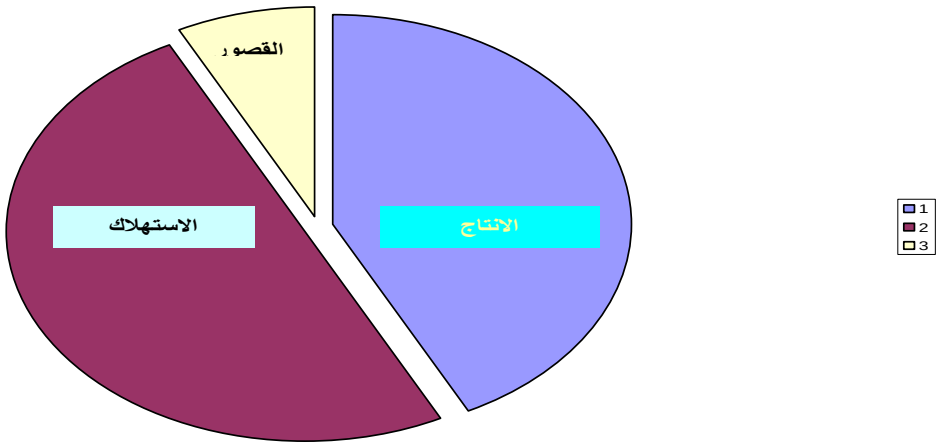

٢. .قصور العرض :-

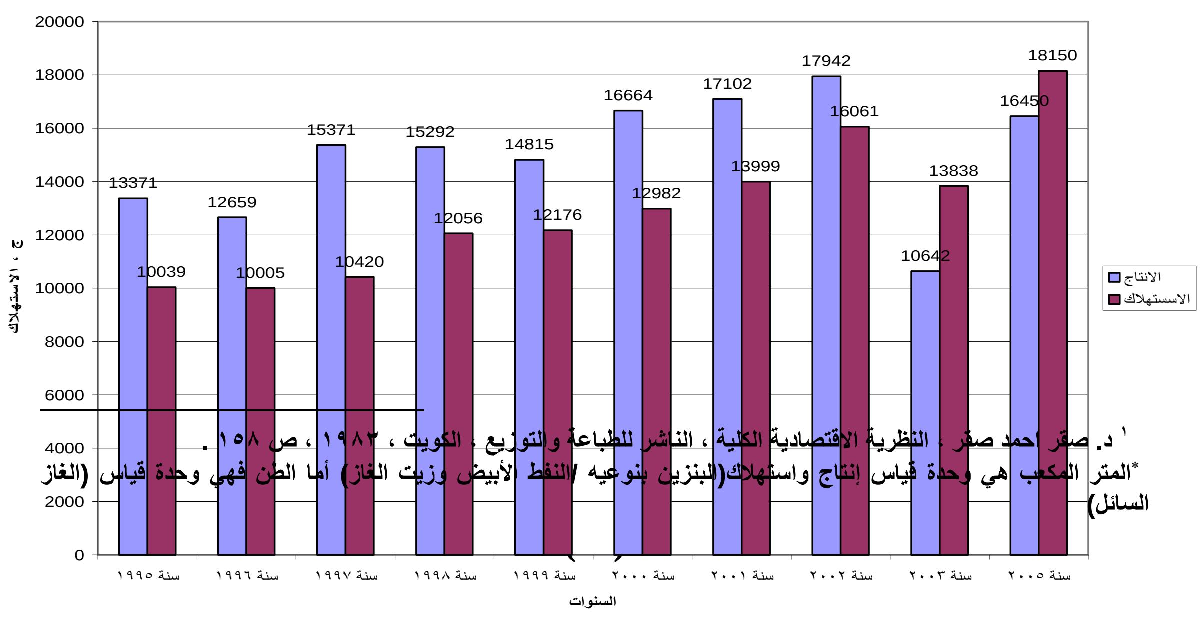

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية /Iraqi Journal for Economic Sciences السنة الخامسة – العدد الثالث عشر/٢٠٠٧

لم تكن معدلات الطلب المرتفعة هي الإشكالية الوحيدة في سوق المشتقات النفطية، بل هناك تراجع في معدلات إنتاج الوقود، وهذا يعني إن حجم المعروض السلعي غير كافي لامتصاص الطلب المتزايد، فمعدلات الاستهلاك تجاوزت حجم الإنتاج على مدارالعامين الماضيين، وهذا يرجع الى تعطل الطاقة الانتاجية التصميمية وارتفاع نسب الاندثار في المعدات الرأسمالية[1] والجدول رقم(٣) يبين تطور حجم الإنتاج والاستهلاك في سوق المشتقات النفطية للمدة(١٩٩٥- ٢٠٠٥).

(ﺗ

ﺑ 6000 ﺋ ﻋﻋﻋﻋ cd ﺋﻄ Didr ﻌ fien þ /

*þ ﺋ ¼ﺗ ﺋ ¼

السنة	الإنتاج	الاستهلاك
١٩٩٥	١٣٣٧١	١٠٠٣٩
١٩٩٦	١٢٦٥٩	١٠٠٠٥
١٩٩٧	١٥٣٧١	١٠٤٢٠
١٩٩٨	١٥٢٩٢	١٢٠٥٦
١٩٩٩	١٤٨١٥	١٢١٧٣
٢٠٠٠	١٦٦٦٤	١٢٩٨٢
٢٠٠١	١٧١٠٢	١٣٩٩٩
٢٠٠٢	١٧٩٤٢	١٦٠٦١
٢٠٠٣	١٠٧٤٢	١٣٨٣٨
٢٠٠٥	١٦٤٥٠	١٨١٥٠

ccccccc ﻌﻄc ﺧ#nRegis ered

أصبح واضحاً من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم(٣) أن هناك انقلابة نوعية في كفاية أو عدم كفاية الإنتاج، فبعدما كانت معدلات الإنتاج تزيد عن معدلات الاستهلاك وحصول فائض في المعروض من الوقود على امتداد المدة الزمنية الواقعة من منتصف عقد التسعينات في القرن الماضي وحتى مطلع عام ٢٠٠٣، نجد أن الوضع انقلب رأساً على عقب حيث تدنت معدلات الإنتاج خلال العامين المنصرمين من جهة وتزايدت الحاجة إلى الوقود من جهة ثانية، وهذه الحقيقة يمكن تجسيدها من خلال الشكل البياني رقم (٢).

شكل بياني رقم (٢) تطور حجم الانتاج والاستهلاك للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥)

20000
18000
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
م٣ ، الاستهلاك
13371
10039
12659
10005
15371
10420
15292
12056
14815
12176
16664
12982
17102
13999
17942
16061
10642
13838
16450
18150
سنة ١٩٩٥
سنة ١٩٩٦
سنة ١٩٩٧
سنة ١٩٩٨
سنة ١٩٩٩
سنة ٢٠٠٠
سنة ٢٠٠١
سنة ٢٠٠٢
سنة ٢٠٠٣
سنة ٢٠٠٥
السنوات
الانتاج
الاستهلاك

---

[1] د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الناشر للطباعة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٨ .

* المتر المكعب هي وحدة قياس إنتاج واستهلاك(البنزين بنوعيه /النفط الأبيض وزيت الغاز) أما الطن فهي وحدة قياس (الغاز السائل)

إن قصور جانب العرض وعدم قدرته على استيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب، لابد أن تقف وراءه جملة من الأسباب والتي يمكن حصرها في البنود التالية.

- تعرض المصافي العراقية للعمليات العسكرية وأعمال السلب والتخريب مما ساهم وبشكل كبير في تدهور معدلات انتاج الوقود.
- تخلف المصافي العراقية، إذ بقيت هذه المصافي تعاني من اندثار الأتمتة المستخدمة في عمليات التكرير والتصفية، وهذا يعني أن التقنية المستخدمة لم تعد تمتلك الجدوى الاقتصادية والفنية وهذا بالتالي ما انعكس سلباً في ضآلة حجم المنتج وتدهور نوعيته.
- استمرار تعرض أنابيب النفط للأعمال الإرهابية مما يعيق وصول النفط الخام إلى معمل التكرير أو تصديره واستبداله بالمشتقات النفطية.
- تعرض ناقلات الوقود البرية إلى المداهمة والسرقة، وهذا يعني تلكؤ وصول هذه المشتقات إلى محطات تعبئة الوقود.
- ازدياد عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي مما يعني توقف المحطة عن تزويد المواطن بالوقود.
- الفلتان الأمني قلص أوقات عمل محطات التعبئة إلى حدود الساعة الخامسة عصراً، في حين أنها كانت تعمل في السابق على مدار ساعات اليوم.
- محدودية عدد محطات تعبئة الوقود، إذ بلغ عدد هذه المحطات بحسب بيانات عام ٢٠٠٤ ما يقرب (٨٠٠) محطة موزعة في بغداد وعموم المحافظات، والجدول رقم(٤) يوضح التوزيع الجغرافي لمحطات تعبئة الوقود.

/

الفرع	اسم المحافظة	إدارة الفرع	مؤجرة	مشيدة	المجموع
فرع الشمالية	نينوى	٣٥	٤	٧٢	١١١
	دهوك	٠	١٢	٣	١٥
	اربيل	٠	١٢	٨	٢٠
	المجموع	٣٥	٢٨	٨٣	١٤٦
فرع كركوك	التأميم	٢١	٠	٣٥	٥٦
	السليمانية	٠	٨	٢٤	٣٢
	المجموع	٢١	٨	٥٩	٨٨
فرع صلاح الدين	صلاح الدين	٢٠	١	٤٨	٦٩
	المجموع	٢٠	١	٤٨	٦٩
فرع الوسطى	بغداد	٤٥	١٦	٤٨	١٠٩
	واسط	١٢	٣	١٨	٣٣
	ديالى	١٤	٥	١٨	٣٧
	المجموع	٧١	٢٤	٨٤	١٧٩
فرع الانبار	الانبار	٣١	٣	٦٠	٩٤
	المجموع	٣١	٣	٦٠	٩٤
فرع بابل	بابل	١٢	٢	١٨	٣٢
	كربلاء	٧	١	٩	١٧
	النجف	٦	١	٥	١٢
	المجموع	٢٥	٤	٣٢	٦١
فرع المثنى	المثنى	٥	١	٤	١٠
	القادسية	٧	٢	٤	١٣
	المجموع	١٢	٣	٨	٢٣

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية /Iraqi Journal for Economic Sciences السنة الخامسة – العدد الثالث عشر/٢٠٠٧

فرع الجنوبية	البصرة	١١	١١	١٠	٣٢
	ذي قار	٧	٧	١٤	٢٨
	ميسان	٤	٨	٤	١٦
	المجموع	٢٢	٢٦	٢٨	٧٦
المجموع الكلي للمحطات		٢٣٧	٩٧	٤٠٢	٧٣٦

r qi Journ for Econ ccdddd14815

٣. السياسة السعرية:-

من المعروف أن العراق ينتهج التخطيط المركزي اسلوباً في إدارة دفة اقتصاده القومي، وهذا يعني أن سياسة التسعير ستتحدد من قبل الدولة دون أن يكون لقوى العرض والطلب دوراً في هذا التحديد[١]، وقد اعتمد العراق ومنذ فترات بعيدة اسلوب الخسارة الاقتصادية في بيع مشتقاته النفطية في السوق المحلية جراء تبني سياسة الدعم الحكومي، إذ أن هذه السياسة تقضي بيع الدولة إنتاجها إلى المواطن بسعر دون مستوى تكاليف الإنتاج (أي تحقيق خسارة) بغية تحقيق أهداف اجتماعية لعل في مقدمتها تخفيف العبء عن كاهل المواطن وتحسين ظروفه المعاشية[٢].

ومع شكوكنا في مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، إلا أن ثبات فشل هذه السياسة بات حقيقة واضحة إبان العامين المنصرمين، فبعد تدهور حجم الإنتاج المحلي وتعويض نقص المعروض بالاستيراد ظلت السياسة السعرية تعاني الجمود ولم تسعى الدولة لفك ارتباطها بالتخطيط المركزي وسياسة الدعم الحكومي، مما انعكس سلباً في زيادة نفقات الدولة من خلال تخصيص مبالغ لاستيراد الوقود وإعادة بيعها في السوق العراقية بأسعار متدنية جداً وتبتعد كثيراً عن خطوط تكلفة استيرادها، والجدول رقم (٥) يبين أسعار بيع المشتقات النفطية وتكاليف استيرادها من الخارج.

þ:o\ \pnn1

cc| K[5600 r qi Journ for Econo ic cn (

ccd9 j

السعر المستورد	تكلفة الإنتاج	السعر الرسمي	المادة
٦٠٠	٢٥	٢٠	البنزين العادي
٦٠٠	–	٥٠	البنزين الممتاز
٤٠٠ -٥٠٠	١٠	٥	النفط الأبيض
٤٠٠ -٥٠٠	١٠	١٠	زيت الغاز
٨٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠	اسطوانة الغاز السائل

:ccccccc c #nRegis ered

إن استقراء بسيط لبيانات الجدول رقم (٥) يوضح لنا أن هنالك فجوة مالية بين تكلفة الإنتاج المحلية والسعر الرسمي للبيع، غير أن هذه الفجوة نجدها اكبر بكثير بين السعر المستورد وسعر البيع الرسمي في السوق العراقية، وهذا يرجع إلى احتواء سعر البيع على دعم حكومي قدر بحسب بيانات موازنة عام ٢٠٠٥ ب (٣٦٠٠) مليار دينار وهي تمثل (١٠.٢%) من إجمالي نفقات الموازنة العامة، والشكل البياني رقم (٣) يجسد هذه الحقيقة.

---

[١] د. جمال داود سلمان ، التخطيط الاقتصادي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٠ ص١١٨

[٢] محمد حسن رشم ، تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٤-١٩٩٦) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٩ ، ص ١١ .

(91)

شكل بياني رقم (٣) مديات اسعار بيع المشتقات النفطية وكلف الاستيراد (بالدينار العراقي)

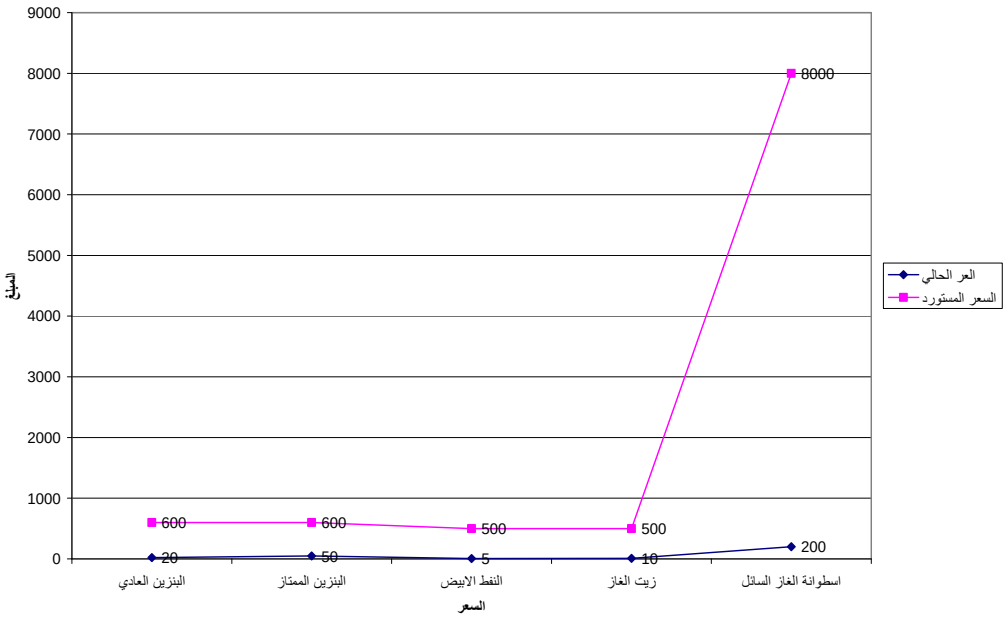

٤. .عمليات التهريب:-

على الرغم من اختلال الوضع الأمني والذي يمثل الفرصة الذهبية للمهربين لإتمام صفقاتهم غير المشروعة، غير أن تهريب المشتقات النفطية خارج الحدود العراقية يمكن أن يعزى إلى جملة من العوامل:

ـ ستاتيكية السياسة السعرية: إذ تميزت أسعار الوقود داخل العراق بانخفاض كبير عن تكاليف إنتاجها واستيرادها (كما أسلفنا سابقاً) وهذا يعني حصول فروقات سعرية كبيرة بين سعر بيع الوقود داخل العراق وأسعاره في الدول المجاورة وباقي البلدان العربية، لذا فإن جدوى عملية التهريب قائمة وهي تتمثل بالأرباح التي تمثل الفارق بين سعر الوقود داخل العراق وخارجه، والجدول رقم (٦) يوضح أسعار مادة البنزين في العراق وبعض البلدان العربية.

الدولة	البنزين الممتاز	البنزين العادي
العراق	٢.٥	١
سوريا	٤١	٤٠
الكويت	٢٤	٢١
السعودية	٢٤	–
الإمارات	٢٤	٢٢
مصر	٢٩	٢٧
البحرين	٢٧	٢٦

- عدم إتمام سيطرة الحدود.
- غياب الرقابة الإدارية على الناقلين وعلى أصحاب محطات تعبئة الوقود.
- تفشي الرشوة والفساد الإداري، والذي ساهم في خلق سوق سوداء كثيراً ما يلجأ إليها المواطن في فترات ندرة الوقود.

ثانياً:- إصلاح سوق المشتقات النفطية

لايمكن إزالة التشوهات المتراكمة في سوق الوقود دون تكييف السياسة السعرية وفك ارتباطها بالدعم الحكومي وجعل السعر يتحدد تلقائياً بفعل تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، لذا نقترح تعديل أسعار الوقود وجعلها في حالة مواكبة مع المستوى العام للأسعار في الداخل من جهة وأسعار نظائرها (الوقود) في الخارج من جهة أخرى[١].

إن الأسعار المقترحة للمشتقات النفطية يمكن أن تأخذ شكلين أو أسلوبين يعرف الأول باسلوب الصدمة في حين يعرف الثاني بالاسلوب التدريجي، وهذا ما سنسعى لتحليله كلاً على حدة.

١. أسلوب الصدمة:-

فحوى هذا الأسلوب يتمثل في تحقيق زيادة مباشرة في أسعار الوقود دون التدرج في رفعها[٢]، ومن مأخذه انه يساهم في تفعيل ظاهرة التضخم ورفع المستوى العام للأسعار من خلال سيطرة الوقود على مختلف الأنشطة الاقتصادية،لذالا يحبذ إتباع هذا الأسلوب في الوقت الراهن ،والجدول رقم(٧) يبين الأسعار المقترحة للمشتقات النفطية وفق أسلوب الصدمة.

المادة	السعر الرسمي	السعر بعد الزيادة
البنزين العادي	٢٠	٢٠٠
البنزين الممتاز	٥٠	٥٠٠
النفط الأبيض	٥	٥٠
زيت الغاز	١٠	١٠٠
اسطوانة الغاز السائل	٢٠٠	٢٠٠٠

وعليه لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الاعباء المفروضة على المستهلك في تطبيق البرنامج في المدى القصير ، وهنا يثار التسأل الاتي :- ما هي الأعباء السياسية على الحكومة ؟ أي ما مقدار التحدي المطلوب ؟

حيث ان العراق يمر بتجربة خاصة تتمثل في :-

- ضعف القانون

-الاعمال المسلحة

-السوق السوداء

السؤال:- كيف نواجه هذه التحديات في طريقة تنفيذ البرنامج؟

٢. الأسلوب التدريجي:-

مغزى هذا الأسلوب انه يتم رفع السعر عبر مراحل[١] والمقترح يقوم على فترات زمنية (ثلاثة اشهر) وذلك لتوخي الآثار السلبية للزيادة السعرية على رفع المستوى العام للأسعار وعلى التضخم والجدول رقم (٨) يبين الأسعار المقترحة للمشتقات النفطية وفق الأسلوب التدريجي

المادة	السعر الرسمي	السعر بعد الزيادة الأولى	السعر بعد الزيادة الثانية	السعر بعد الزيادة الثالثة
البنزين العادي	٢٠	٥٠	١٠٠	٢٠٠
البنزين الممتاز	٥٠	٢٥٠	٤٠٠	٥٠٠
النفط الأبيض	٥	١٥	٣٠	٥٠
زيت الغاز	١٠	٣٠	٦٠	١٠٠
اسطوانة الغاز السائل	٢٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠

ان هذه السياسة السعرية المقترحة (الاسلوب التدريجي) لا بد ان يكون لها اثار ايجابية في نواحي متعددة ، يمكن ابرازها كالاتي :

- **تقليل عملية التهريب بفعل تقريب توازن السعر في الداخل والخارج ،وهذا بدوره يسمح بزيادة حجم المعروض ويخفف شحة الانتاج .**

[١] د.نبيل الروبي ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

- ارتفاع حجم المعروض سيشكل ضربة قاضية لارباب السوق السوداء فما دام الوقود متوفر فلا حاجة لشرائه من الباعة المتجولين.
- تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة جراء فك ارتباط السعر بالدعم وربطه بقوى العرض والطلب ، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم الاضرار بالطبقات الفقيرة عن طريق تمرير البدل النقدي للتعويض عن زيادة الاسعار والعمل على وضع الالية للدفع ووضع تصور عن كيفية توزيع البدل على العوائل وكيفية تصنيفها ودراسة امكانية المصارف وطاقتها الاستيعابية على تنفيذ هذه المهمة

اذن الزيادة التدريجية في اسعار الوقود يضع امام القائمين على تنفيذه تساؤلات عدة تتمثل في :

- ماذا سيحدث في نهاية عام ٢٠٠٥ من حيث النسب المئوية لتخفيض الاستيراد وكم ستكون الاسعار ؟
- ما اثر تطبيق هذا البرنامج على موازنة عام ٢٠٠٥ ؟
- ماذا سيحدث في نهاية عام ٢٠٠٦ من حيث النسب المئوية لتخفيض الاستيراد وكم ستكون الاسعار ؟
- ما اثر تطبيق هذا البرنامج على موازنة عام ٢٠٠٦ ؟
- ما هي ميكانيكية التعويض ؟ هل هي موجودة في المنظومة المالية العراقية ؟ وهل ان تفعيل هذه الميكانيكية مكلف ام ممكن ؟

وللاجابة على هذه التسؤلات من خلال سعينا الى تلمس اثر الاصلاح على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي .

ثالثا: اثر الإصلاح على سياسة الموازنة العامة :-

أ- أثر الإصلاح على سياسة الموازنة العامة:-

طرأت منذ الثمانينات تحولات في اليساسة الاقتصادية على الصعيد العالمي غيرت الكثير من الموازين الاقتصادية ، ولعل البحث عن دور جديد للدولة كان من ابرز التحولات ، اذ طرحت رؤية اكثر جذرية لمفهوم اقتصاديات السوق ، فطفا على الساحة الاقتصادية مصطلح الاصلاح والتكيف الهيكلي والذي يعني (تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص والغاء الدعم لاسعار السلع الاساسية ، والغاء كافة القيود على التجارة الخارجية وتخفيض سعر صرف العملة وتحريك سعر الفائدة وتحديد سقف الائتمان) [١] ، مما لاشك فيه أن سياسة الدعم الحكومي للوقود في الوقت الحاضر تشكل عبء إضافي ضمن سلسلة طويلة من الأعباء العامة، والبرنامج المقترح (إن تحقق) فإنه سيوفر مبالغ كبيرة كانت موضوعة ضمن باب الإنفاق على الوقود، اذ يقدر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٥ ب(٢٤,٢) مليار دولار، وان مقدار الدعم المباشر للمشتقات النفطية مثل (٨,٨%) من الناتج المحلي الاجمالي ،في حين شكل الدعم غير المباشر نسبة (١٩،٥٣%).وبذلك يشكل مجموع الدعم الحكومي (المباشر وغير المباشر) نسبة مقدارها (٢٨،٤١%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يعني في حال انخفاض اسعار النفط الخام المصدر فان نسبة الدعم من الناتج المحلي الاجمالي سترتفع تلقائيا وستكون مدفوعة بالدولار .

[١] علاوى نواري ، الخصخصة ،دراسة تحليلية في الاساليب والاسباب والاثار ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ،العراق ،٢٠٠١ ،ص٢٦

اذن اجمالي مبلغ الدعم للمشتقات النفطية لعام ٢٠٠٥ بلغ (٦,٩) مليار دولار ويشمل ذلك (٢,١) مليار دولار على شكل دعم مباشر للمستهلكين والنتجين وكذلك (٤,٧) مليار دولار على شكل دعم غير مباشر ، وبهذا فان الدعم المباشر سيشكل نسبة (١٠,٨%) من الموازنة العامة للدولة ، بينما يمثل ازالة الدعم غير المباشر زيادة في الموارد بمقدار (٢٣,٩%)،اذن دعم اسعار المشتقات النفطية يضعف الوضع المالي للدولة ويضع كثيرا من الشكوك في امكانية نجاح السياسة المالية ، لذا فان من الضروري اجراء تغيير في سياسة النفقات المتعلقة بدعم اسعار الوقود لان ذلك لابد ان يوفر قدر كبير من الموارد يمكن للدولة يمكن توجيهها الى قنوات اخرى بغية علاج او الحد من بعض مشكلات الاقتصاد العراقي .

ب- اثر الإصلاح على الاستثمار:-

من الواضح أن القطاع العام كان غير كافي لوحده في تلبية متطلبات استيراد الوقود في المرحلة الراهنة، فلا بأس أن تم اشتراك القطاع الخاص ومنح بعض الامتيازات فيما يتعلق بإعفائه من الرسوم الكمركية أو الضرائب، فهذا الأمر سيساعد في استمرار تدفق الوقود إلى داخل العراق ولا يسمح بوقوع ازمة فيها ، ناهيك عن سياسة الاسعار التي ستميل بفعل آليات الشراكة بين (القطاع العام والقطاع الخاص) الى الانخفاض بفعل تحقق شروط المنافسة التامة في سوق الوقود[1] ، وهذه الحقيقة يجسدها الرسم البياني رقم (٤)

شكل رقم (٤)
تحقيق الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية والتوزيعية) في سوق المنافسة الكاملة

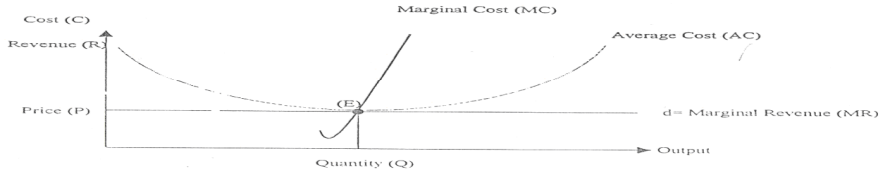

(C): تكلفة، (R): ايراد، (MC) تكلفة حدية، (AC): متوسط التكلفة في الأمد الطويل.
(MR): ايراد حدي، d: الطلب، (P): السعر التوازني، (Q): الكمية التوازنية
(E): نقطة توازن في سوق المنافسة الكاملة.
SOURCE: E.W. ORCHARD, JOHNGLEN, JAMES EDEM "An Active Learning" Approach, Business Economics" Open Learning Foundation Entreprises T.D. 1997. OXFORD. P(223).

ج اثر الإصلاح على حدود الفقر والبطالة:-

يرى الكثير من الاقتصاديين أن حدود الفقر والبطالة هما ظاهرتين متلازمتين في الاقتصاد، وضيق سوق العمل لابد أن يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة وهذه الأخيرة لها سيل من الآثار

[1] وزارة النفط ، قانون المصالح النفطية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٠ .

السلبية التي تتمثل بتدهور المستوى المعاشي وظهور الفقر والمرض وتسرب أعداد كبيرة من طلاب المدارس[١]، لذا من الأجدى تخصيص تلك المبالغ التي وفرتها الدولة جراء فك ارتباط أسعار الوقود بالدعم الحكومي وجعل أسعار المشتقات النفطية اقرب ما تكون الى الواقع من اجل علاج ظاهرة البطالة التي أخذت تمثل وللأسف سمة بارزة في اقتصاد المرحلة الراهنة.

الاستنتاجات:-

توصلت الدراسة إلى سلسلة من الاستنتاجات التي لابد من ذكرها على النحو التالي:

١. عجز المعروض السلعي من الوقود عن تلبية معدلات الطلب المتزايدة مما دفع الدولة إلى الدخول في معترك الاستيراد مع كل ما ترتب عليه من أخطار النقل وتكلفة الاستيراد وهدر في اقتصاد الوقت.
٢. اتسمت السياسة السعرية بالجمود وعدم مواكبتها لتطورات الأحداث الاقتصادية في العراق، فهي لا تزال تحظى بدعم حكومي رغم ما تعانيه الموازنة من عجز إيراداتها العامة وتزايد وتائر الإنفاق العام بمعدلات مضطردة، بالاضافة الى مستويات الاسعار المتدنية التي تشجع على تهريب المشتقات النفطية عبر الحدود .
٣. هيمنة قطاع الدولة على إنتاج واستيراد الوقود مما قد يكون احد الأسباب المهمة في عدم وفائه للطلب المتزايد، حيث أن زيادة الطلب النوعي والكمي على المنتجات النفطية سيؤثر في حالة تلبيته وفق الأسعار الجارية والثابتة والتي هي اقل من تكاليف الإنتاج إلى آثار سلبية ممكن أن تساهم في تعميق ظاهرتي الفقر والبطالة ناهيك عن مضاعفة الخسائر المادية التي تتحملها الموازنة.
٤. شيوع ظاهرة الفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام عمل على تسرب كميات كبيرة من الوقود منشأة بذلك سوق سوداء.
٥. اضطراب الوضع الأمني قلص إلى حد ما من فرص تسريع إعادة اعمار المصافي من جهة وإعاقة عملية الاستيراد من جهة أخرى.
٦. رفع اسعار المشتقات النفطية سوف لن يكون له تاثير كبير على اسعار استهلاك الطاقة الكهربائية ، لان اغلب محطات توليد الطاقة الكهربائية العراقية تستخدم النفط الخام او الغاز الطبيعي بالاضافة الى محطات التوليد الهيدرو- كهربائية ، ومع ذلك فان المواطن سيدفع مبلغ اضافي لاصحاب المولدات من القطاع الخاص بسبب ارتفاع سعر زيت الغاز ... ويجب عدم الوقوع في خطا دعم الاسعار لاصحاب المولدات لما فيه من سلبيات كبيرة وفساد اداري .

[١] محمد علي موسى ، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية ، اكطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

٧. يجب الاخذبنظر الاعتبار ان المانحيين سوف لن يساندون ويدعمون العراق لوقت طويل وغير محدد وان دعمهم سوف يتناقص كلما مر الوقت وتباطئنا في انجاز البرامج ، لذا فان هناك تحدي من قبل صناع القرار في العراق يتمثل في الانجاز الفعلي للالتزامات بدلا من التمادي في التطبيق .

٨. من السهل على الحكومات التي تمتلك شعبيات واسعة التطبيق الاصلاحات الصعبة ولكن من الصعب على الحكومات غير القوية ان تطبق برامج الاصلاح .

اين نحن من هذا؟ علما ان الانتخابات افرزت شعبية واسعة للحكومة ، هناك حكومة منتخبة وجمعية وطنية ومؤسسات دستورية ،وبذلك فان بعض الارضية اصبحت جاهزة لبرامج الاصلاح ، ومعا ذلك فان برامج تخفيف و/او رفع الدعم يتطلب برنامج اعلامي تثقيفي يسيير بموازاته بل ويسبقه ، نعتقد ان البرنامج التثقيفي قد تاخر كثيرا ... ما العمل ؟

التوصيات:-

١. من الضروري أن يتم تسعير المنتجات النفطية بصورة تأخذ بنظر الاعتبار المردود المتوقع من مبيعات المنتجات النفطية، وعلى أساس تعديل أسعار هذه المنتجات وكذلك المردود المتوقع من تصدير فوائض المنتجات في المستقبل، على أن يتم الأخذ بنظر الاعتبار الأسعار السائدة في الدول المجاورة وذلك لمنع التهريب.

٢. العمل على تطبيق التسعيرة المقترحة على ثلاثة مراحل زمنية تقع كل واحدة في ثلاثة اشهر بغية توخي الآثار السلبية للتعديل المتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٣. من المهم ان تقوم الدولة بتعيين برنامج زمني لتقليل او رفع الدعم عن المشتقات لكي يعرف المواطن ، ما الذي يحدث ولماذا ؟ وما هي العواقب والمردودات على حياته ومستقبله، وبدون التوصل الواضح مع المواطن حول الستراتيجية والاهداف ، سوف لن يكتب للبرنامج النجاح .

٤. الإسراع في إعادة اعمار المصافي العراقية، لما في ذلك من اثر ايجابي في تقليص نفقات الاستيراد من جهة وتوفير الوقت اللازم لنقل الوقود إلى المحطات من جهة أخرى ناهيك عن زيادة حجم الإنتاج.

٥. إعادة ضبط الحدود وسن القوانين والأنظمة التي تعاقب من يلجأ إلى أسلوب التهريب.

٦. العمل على توسيع بناء محطات تعبئة الوقود، مما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على المحطات الأصيلة وزيادة حجم المبيعات وتقليص إمكانية حصول شحة في إنتاج الوقود.

٧. العمل على تقليل الاستيراد وإشراك القطاع الخاص في استيراد المشتقات النفطية وخاصة مادتي (البنزين المحسن، زيت الغاز) وتحرير أسعار بيعها وإعطاء القطاع الخاص الحق في فتح محطات التعبئة والتعاقد معها كخطوة أولى في إطار الانسحاب التدريجي للدولة والتقرب من الإنتاج المحلي، هذه التوصية مقترنة بموافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون احتكار المتاجرة للمشتقات النفطية على إشراك القطاع الخاص في ذلك.

٨. زيادة القيود البيروقراطية في دوائر ومؤسسات القطاع النفطي وإتباع مبدأ الشفافية كأساس لتعامل القطاع الحكومي مع شقيقه الخاص.

٩. ضرورة تزامن ازالة دعم اسعار الوقود مع مشروع مكافحة الفساد الاداري ، طالما ان الثاني اهم واصعب من الاول وتعلق ومتاصل به وان تكون هناك حزمة من القرارات اللازمة لمكافحة الفساد الاداري المتعلق بانجاز هذا المشروع وعلى مستوى كافة المفاصل المتعلقة بالموضوع انتهاء بمحطات تجهيز الوقود ، ويجب ان يرافق ذلك الوقوف بحزم اتجاه السوق السوداء والتهريب وان هذه السياسة تتلائم مع رغبة المواطن العراقي وتقلل من معارضته للمشروع.

١٠. اعداد برنامج اعلامي من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وكذلك من خلال الجمعيات والمؤسسات الحكومية والمساجد نبين فيه اهداف هذا البرنامج ، وان تكون هناك شفافية في افهام الراي العام وهذا جزء من العملية الديمقراطية في اتخاذ قرارات الاصلاح الاقتصادي .علينا ان نفهم المجتمع
(السياسيين،التدريسيين،الطلبة،...) ان هناك فوائد / سلبيات من اتخاذ قرار /برنامج اصلاح اقتصادي .

المصادر:

اولا : الكتب الاجنبية .

Source ew orchard johnglen james (an active learning approach , business economics) open learning foundation enterprises t.d.1997 oxford.

ثانيا :الكتب العربية

١ – العكيلي ،د. طارق ،مبادىء علم الاقتصاد ،مطبعة جامعة الموصل ،العراق ،٢٠٠٢ .
٢ – صقر ، د. صقر احمد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،الناشر للطباعة والتوزيع ،،الكويت ،١٩٨٣
٣ – سلمان ،د. جمال داوود ،التخطيط الاقتصادي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٠
٤ – الروبي ،د. نبيل ،التضخم في البلدان النامية ، مطبعة الاسكندرية ،مصر ،١٩٨٤
٥ – الشمري ،د.ناظم ،د. محمد القريشي ،مبادىء علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ،العراق ،١٩٩٣ .

ثالثا :الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات .

١ – رشم ،محمد حسن ،تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٤ – ١٩٩٦) اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد ،١٩٩٩ .
٢ – نواري ،علاوه ،الخصخصه دراسة تحليلية في الاساليب والاسباب والاثار ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية
٣ – العزاوي ،د. هدى ،الطلب على المنتجات النفطية في العراق وضرورة تعديل اسعار مبيعاتها ،دراسة مقدمة الى مجلس الوزراء ،٢٠٠٤ .
٤ – موسى ،محمد علي ،تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية ،اطروحة دكتوارة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،العراق ،٢٠٠٠.

رابعا :البيانات والإحصاءات

١ – وزارة النفط – الدائرة الاقتصادية .
٢ – وزارة التخطيط والتعاون النمائي – دائرة احصاء النقل والمواصلات .
٣ - وزارة الداخلية – مديرية المرور العامة
٤ – صندوق النقد الدولي – التقارير والاحصاءت الدورية .